

رئيس مجلس الإدارة

قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٧) لسنة ٢٠١٥

بتاريخ ٢٠١٥/٢/١

**بشأن قواعد وإجراءات تعامل ممثلي أعضاء مجلس إدارة شركة الإيداع والقيد المركزي
والعاملين بها وأزواجهم وأولادهم القصر في الأوراق المالية**

مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الإطلاع على قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لها؛

وعلى قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٠ ولائحته التنفيذية؛

وعلى القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم (١٩١) لسنة ٢٠٠٩ بالاحكام المنظمة للبورصة المصرية وشئونها المالية؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم (١٩٢) لسنة ٢٠٠٩ بإصدار النظام الأساسي للهيئة العامة للرقابة المالية؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته رقم (٢) بتاريخ ٢٠١٥/٢/١؛

قرىء:

(المادة الأولى)

يحظر على ممثلي أعضاء مجلس إدارة شركة الإيداع والقيد المركزي والعاملين بها وأزواجهم وأولادهم القصر التعامل في الأوراق المالية إلا بعد موافقة مجلس إدارة الشركة والحصول على عدم ممانعة الهيئة وذلك وفقاً لقواعد وإجراءات الواردة بهذا القرار.

ومع عدم الإخلال بكافة قواعد وإجراءات التعامل في الأوراق المالية، يحظر على الأشخاص المشار إليهم بالفقرة السابقة التعامل على أوراق مالية توافرت لديهم أو لدى شركة الإيداع والقيد المركزي معلومات أو بيانات بشأنها غير معلنة أو غير متاحة لسائر المتعاملين بالسوق من شأنها التأثير على أسعار هذه الأوراق المالية.

(المادة الثانية)

في تطبيق أحكام هذا القرار يقصد باللافظ والعبارات التالية المعنى المبين قريباً كل منها:



٤٦٠٧٦

رئيس مجلس الإدارة

الأشخاص المعنيين: الأشخاص الطبيعيين ممثلي أعضاء مجلس إدارة شركة الإيداع والقيد المركزي والعاملين بالشركة، بما فيهم الخبراء والمستشارين، وأزواجهم وأولادهم القصر.

الشركة: شركة الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية.

الهيئة: الهيئة العامة للرقابة المالية.

شركة الوساطة: شركات السمسرة، شركات تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية ، الشركات العاملة في نشاط الوساطة والسمسرة في السندات.

الأوراق المالية: الأسهم، السندات، صكوك التمويل، وثائق صناديق الاستثمار المقيدة بالبورصة.

(المادة الثالثة)

تحدد الشركة إجراءات حصول الأشخاص المعنيين على موافقة مجلس إدارتها ، وكذا قائمة شركات الوساطة التي يجب على الأشخاص المعنيين التعامل من خلالها.

(المادة الرابعة)

يلتزم الأشخاص المعنيين الراغبين في التعامل في الأوراق المالية بتقديم طلب إلى الهيئة للحصول على عدم ممانعتها على التعامل في الأوراق المالية مرافقاً به المستندات الآتية:

(أ) اسم الشخص بالكامل، ارتباطه بالشركة أو طبيعة عمله بها، الكود الموحد له ولأزواجه وأولاده القصر.

(ب) موافقة مجلس إدارة الشركة على تعامل كل شخص من الأشخاص المعنيين، متضمناً قيمة التعاملات السنوية لكل شخص.

(ج) ما يفيد بإخطار الشركة باسم شركة السمسرة المتعاقد معها، وصورة من العقد المبرم معها.

(د) تعهد بأن يقتصر تعامل كل شخص من الأشخاص المعنيين مع شركة السمسرة من خلال الشركة مباشرة.

(ه) تعهد بعدم التعامل على الأوراق المالية إلا من خلال شركة سمسرة واحدة فقط من الشركات المشار إليها بالمادة السابقة، وتعهد بالإخطار الفوري للهيئة حال تغييرها.

(و) تعهد بإخطار الهيئة فور حدوث أي تغيير في البيانات المشار إليها.

وفي جميع الأحوال يلتزم الأشخاص المشار إليهم بتجديد طلب الحصول على عدم ممانعة الهيئة كل سنة.



رئيس مجلس الإدارة

(المادة الخامسة)

لتلزم الشركة بما يلى :

١. إمساك سجل تقييد به عمليات الشراء والبيع للأشخاص المعنيين متضمناً إسم من تم تنفيذ العملية لحسابه وتاريخ التنفيذ وكمية الأسهم وقيمتها والسعر الذي تم التنفيذ به.
٢. الاحفاظ بملف كامل لكل متعامل من الأشخاص المشار إليهم يتضمن البيانات التفصيلية عن كافة تعاملاته في الأوراق المالية والمستندات الدالة عليها.
٣. موافاة الهيئة بتقرير دوري ربع سنوية توضح به ما تكشف له من ملاحظات أو أخطاء تتعلق بهذه التعاملات.

(المادة السادسة)

لتلزم شركة الوساطة في الأوراق المالية بعدم التعامل مع الأشخاص المعنيين إلا من خلال الشركة.

(المادة السابعة)

ينشر هذا القرار على الموقع الإلكتروني لكل من الهيئة وشركة الادعاء والقىد المركزي للأوراق المالية، ويعمل به اعتباراً اليوم التالي لتاريخ نشره، ويلغى أي حكم يخالف أحکامه.

